

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المرتكزات المنهجية لتحليل السياسات العامة في عصر التعقيد:
المقاربة الشبكية وتطبيقاتها في حقل السياسات العامة.

**Methodological foundations for analyzing public policies in the age of
complexity: The network approach and its applications
in the field of public policy**

د/ قاسم علي حاج ، Dr. Gacem Ali Hadj

أستاذ محاضر قسم "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام.

جامعة سعيدة. الدكتور مولاي الطاهر.

alihadj.gacem@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2026/07/15

تاريخ القبول : 2026/06/26

تاريخ الاستلام: 2026/04/25

الملخص:

تعتبر السياسات العامة حقلا معرفيا حيويا يتضمن عدة مفاهيم ومداخل وآليات، كونها تشكل أداة شديدة الأهمية تعتمد عليها السلطات العامة لحل معضلة إقتصادية أو اجتماعية معينة أو الحصول على نتيجة يرغب فيها المجتمع، وتتحدد دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة من خلال معرفة أدوار المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة، فالسياسات العامة من حيث الرسم والتنفيذ والتقييم هي نتاج أداء مختلف الهيئات و المؤسسات ، وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بدورها وبدرجة تحقيقها للأهداف بكفاءة وتوازن في صنع السياسات العامة .

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة؛ تحليل السياسة العامة؛ التحليل الشبكي؛ التحليل الشبكي للسياسات العامة؛ المقاربة الشبكية في عصر التعقيد .

Abstract:

Public policy is considered a vital field of knowledge that includes several concepts, approaches and mechanisms, as it constitutes a very important tool used by public authorities to solve a specific economic or social dilemma or obtain a result desired by society. The study of the relationship between the political system and public policy is determined by knowing the roles of the institutions and forces that make up the system. Official and informal policies in public policy making. Public policies in terms of formulation, implementation and evaluation are the product of the performance of various bodies and institutions, and are directly and indirectly linked to their role and the degree to which they achieve goals efficiently and balanced in public policy making.

Keywords: Public policy; Public policy analysis; network analysis; public policy network analysis; The network approach in the age of complexity.

مقدمة:

لقد أدى التركيز على التبريرات الفلسفية للأجهزة التي توكل لها مهمة وضع السياسات العامة والقوى التي تسهم في بلورتها ، في ظل التحول في دراسة السياسة العامة بما جاء به علماء السياسة مثل "هارول لاسويل" في مؤلفه المرسوم بعنوان "علوم السياسات" و ذلك من خلال اسهاماته العلمية في تناول هذا الموضوع كحقل له أسسه ومناهجه، حيث تعتبر عملية تحليل السياسة العامة عملية منهجية تجمع بين العلاقة والتأثير، كونها تتميز باهتمامها بدراسة وفهم محتوى عديد القضايا والمشكلات الاجتماعية ضمن البيئة الكلية للنظام السياسي بهدف إيجاد الحلول والبدائل العقلانية اللازمة لمعالجتها قصد تمكين صناع القرار من الاستجابة للمتطلبات المجتمعية بأكثر عقلانية ورشادة في الوقت المناسب، ولقد تعددت اجتهادات المفكرين في وضع خطوات

منهجية يتبعها محلل السياسات، كل حسب اتجاهه والمدرسة التي ينتمي إليها، ويعتبر المنظور الشبكي لتحليل السياسات العامة من أهم الإقترابات المنهجية التي تساهم في عملية تحليل السياسات العامة خاصة ضمن الإطار التشاركي في البيئة السياسية والاجتماعية ، وذلك باعتبار السياسات العامة محصلة التشارك والجهود الحكومية وتفاعلاتها ما تشكيلات المجتمع الرسميين وغير الرسميين -الحديث عن القطاع الخاص والمجتمع المدني- والفاعلين الدوليين، خاصة في رسم وتحليل السياسات العامة ، في ظل توفير البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التي تساعد على بلورة سياسات عامة فاعلة ، تلبي حاجات الأفراد .

وتنطلق هذه الدراسة من إشكالية مفادها :

كيف يمكن للمقاربة الشبكية بوصفها أحد المرتكزات المنهجية المعاصرة، أن تعيد بناء تحليل السياسات العامة في

سياق التعقيد، من خلال تفسير التفاعلات الشبكية بين الفاعلين وأثارها على مسارات السياسات: ومخرجاتها ؟
فرضية الدراسة :

وتفترض الدراسة: أن المقاربة الشبكية تمثل مرتكزا منهجيا أكثر قدرة على تفسير وتحليل السياسات العامة في عصر التعقيد، مقارنة بالمقاربات التقليدية، لما توفره من أدوات لفهم تفاعلات الفاعلين، وتوزيع النفوذ، وديناميات التنسيق داخل شبكات الحوكمة، وهو ما ينعكس على فهم أدق لمسارات السياسات ومخرجاتها .

وسيتيم معالجة هذه الإشكالية عبر محورين أساسيين، حيث يتناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتحليل السياسات العامة، من خلال تحديد مفهوم لتحليل السياسات العامة وتطور نشأتها وكذا مستويات تحليلها، بينما يتعرض المحور الثاني، للتحليل الشبكي للسياسات العامة، من خلال التطرق للأسس المفاهيمية للتحليل الشبكي، ثم كيفية ترشيد تحليل السياسات العامة وفق المنظور الشبكي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتحليل السياسات العامة¹

إن تحليل السياسة العامة منهجيا يعد عملية انتقائية، حيث أن ممارسي هذا المنهج لهم مطلق الحرية في الاختيار من بين مجموعة واسعة من الأساليب العلمية، سواء كانت كمية أو كيفية، ويتضمن تحليل السياسة العامة في هذا السياق فن ومهارة وإقناع مبني على الاستدلال، حيث تعد هذه العوامل ناجحة علميا في إنتاج معرفة موثوقة.

أولا - تطور منهجية تحليل السياسة العامة:

لقد شهد مجال تحليل السياسة العامة (Puplic policy) العديد من التطورات الفكرية والعلمية التي ساهمت في بلورة وتطور هذا الحقل ، ففي بداية الاهتمام بالسياسة العامة، كان التحليل مستمدا من التقاليد الايديولوجية والفكرية لهيجل Hegel ، وكارل ماركس K. Marx، وماكس فيبر M. Weber²، لذلك كانت الدراسات والأبحاث تعتمد على مناهج المقاربة التقليدية، التي تركز على النطاق الواسع لتدخل الدولة والتفاعلات التي تحدث على مستوى مؤسسات النظام السياسي، والتركيز على التحليل القانوني والمؤسسي وهذا ما جعل من تحليل السياسة العامة يدرس في إطار علم السياسة، ويتأثر بمختلف الاتجاهات الفكرية والتطورات التي شهدتها، بيد أن الاهتمام بحقل السياسة العامة ابتداء من منتصف السبعينيات من القرن العشرين، انتقل من التحليل التقليدي

الى التحليل الحديث القائم على مناهج المقاربة الحديثة، التي تركز من جهة على تعدد الفواعل (الفواعل الرسمية وغير الرسمية) ، ومن جهة ثانية على كيفية وضع سياسات حكومية تأخذ بعين الاعتبار استخدام المنهجية العلمية وبذلك تطور التحليل وفقا لتطور بيئة السياسة العامة والفواعل المشاركة في صنع السياسة العامة، والمشاكل التي تعترض تنفيذ السياسات الحكومية، بحيث أصبح تحليل السياسة العامة يقوم على استخدام المنهج العلمي والمقاربات والنماذج الرياضية، ويعتمد على عنصر المعلومات، ويستفيد من مزايا التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال ، ويأخذ بنتائج الدراسات والأبحاث العملية في الرياضيات وعلم الاقتصاد والإدارة العامة وغيرها³.

ثانيا - تحليل السياسات العامة: المناهج والمفاهيم:

ولا يتعلق الأمر هنا بالمطالبة بوحدة مصطنعة لتحليل السياسة العامة، بل يتعلق الأمر بطرح المناهج والمفاهيم المختلفة للنقاش في الواقع، وأصبح من المهم الحديث عن كيفية هذه الأساليب المختلفة في اعتمادها على نظريات معرفية مختلفة جدا، ومن ثم فإن بعضهم يفضل المنهج الاستنباطي، ويفضل آخرون النهج الاستقرائي (هذا هو الموقف الذي تطالب به سوسيولوجيا العمل المنظم، الذي قدمته كريستين موسلين، ولكن أيضا في شكل آخر من المؤسسات الجديدة، التي قدمها برونو بالبير وإيف سوريل)⁴؛ يسعى البعض إلى الانتظام (نماذج الاختيار العقلاني أو آليات النهج المعرفي للسياسات العامة، أو لأولئك الذين يتبعون العمليات بشكل منهجي من خلال شبكة تحليل تعتمد على "العناصر الثلاثة") بينما يصير آخرون على التفردات (النهج الاجتماعي التاريخي الذي قدمه جيل بوليت ورينو باير).

كما تختلف المستويات المفضلة للتحليل: النهج المقارن، والجمع بين "العناصر الثلاثة"، والنهج المعرفي للسياسات العامة يقع أكثر على المستوى الكلي أو المتوسط، والنهج الاجتماعي التاريخي أو التنظيمي أو العقلاني أكثر على المستوى (مها و حسين، 2018) الجزئي وفي الواقع، فإن أهمية الجهات الفاعلة في تحليل السياسات العامة أمر يؤكد الجميع، ولكن يتم النظر إليها بطرق مختلفة للغاية، مدفوعة بتفضيلاتها واستراتيجياتها للبعض (الاختيار العقلاني وعلم اجتماع المنظمات)، وعالقة بين أفكار ومصالح الآخرين (النهج المعرفي للسياسات العامة)، وتوضح هذه القراءة السريعة تنوع تحليل السياسة العامة حاليا.

تصورهم للنظام، ويقارنون حلولهم ويحددون مقترحاتهم للعمل.

في المجمل، يمكن أن تظهر السياسة العامة للمراقب تحت جانبين رئيسيين يمكن تحديدهما تجريبيا. إنها في المقام الأول صورة اجتماعية، أي تمثيل للنظام الذي نريد التدخل فيه. يمكن أن تتراوح هذه الصورة من مفهوم غامض إلى حد ما لما هو مفيد وما هو غير مفيد إلى قائمة محددة جدا من الأهداف.

ثالثا- مستويات تحليل السياسات العامة :

ينظر المهتمين بمجال السياسة العامة⁶، عل أنها مجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام، أي أنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بالسياسات العامة الاجتماعية أو الشؤون الخارجية أو غيرها⁷، أما موسوعة العلوم السياسية السياسية فقد عرفت السياسة العامة بأنها برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وقد أكد البعض على أن عملية تحليل السياسة العامة تمثل ما يسمى في علم السياسة بشكل عام مختلف الأقوال التي تحدد غرض ممارسة الإكراه داخل سياق علاقات القوة في المنظمات⁸، وفي هذا توضيح لمفهوم السياسة العامة بصورة دقيقة ومختصرة.

ونصل إلى ربط المصطلحين السابقين لنجد أننا أمام (تحليل السياسة العامة)، هذه العملية التي تعرف لبسا عند البعض وغموضا عند آخرين وعدم جدوى لدى فريق آخر، وأهمية كبرى لدى غيره، وبالتالي فإن ضبط وتوضيح أهمية هذه العملية يعد من صلب الدراسة وأسسها، وعليه فيقصد بتحليل السياسة العامة بحسب كل من "محمد محمود ربيع" و"صبري إسماعيل مقلد": "أنها تهتم بالتركيز على المشكلات القابلة للحل والتركيز على التنفيذ واستخدام المعرفة، والتركيز على مشكلات واستراتيجيات إنهاء البرامج والسياسات العامة والتركيز على الأساليب الفنية كبحوث العمليات مثلا"⁹، وبالاقتصار على هذا التعريف نجد أن تحليل السياسة العامة هو مجموعة من الآليات التي نفصلها في:

1. وجود اهتمام بالمشكلات التي تتعرض السياسة العامة .
2. قابلية هذه المشاكل للحل و قابلية حلولها للتنفيذ.
3. أن يكون تحليل السياسة العامة قائما على المعرفة.

ولذلك يمكننا أن نرى مدى نضج تحليل السياسات العامة في عام 1987، عندما كانت بالكاد تخرج من العلوم الإدارية ودراسات الحكومة الأمريكية، حيث كان أفضل عرض لهذا النهج يتألف من تقسيم قطاعي لمجالات البحث، مما يعكس إمكانية تطبيق نهج بحثي واحد ونفسه لمختلف قطاعات العمل العام، واليوم تضاعفت الأبحاث والمراجع النظرية والأساليب والمناهج، يمكن تطوير مناهج متنوعة جدا في نفس قطاع العمل العام، ولا يمكن اختزال كل تحليلات السياسات العامة في الأبحاث القطاعية⁵.

ومع ذلك، لا يمكن استحضار مفهوم السياسات العامة دون النظر في مسائل تحليل السياسات العامة، وخاصة دراسة العمليات الأساسية لعمل السياسات العامة.

وبهذا المعنى، فإن نهج برونو جوبيرت وبير مولر، على سبيل المثال، يوضح أن السياسة العامة يجب أن تسلط الضوء على ثلاثة عناصر تسمح لنا بفهم منطق تدخل الدولة في هذا القطاع أو ذاك:

• **السياسة العامة (القطاعية) :** هي محاولة لإدارة العلاقة بين القطاع المعني والمجتمع العالمي، وهذه هي العلاقة بين القطاعين العالمي (GSR)؛ ولذلك فإن الأمر يتعلق أولاً بتحديد مكان ودور ووظيفة القطاع المعني فيما يتعلق بالمجتمع ككل أو فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى.

• **اعتمادا على التمثيل المقدم في هذا التقرير القطاعي العالمي (مجموعة المعايير أو مراجع السياسة)،** يمكن أن تصبح الأخيرة موضوعا للتدخل العام سيطر على هذا التمثيل لـ RGS اسم "المرجع" للسياسة العامة (القطاعية)، بمعنى آخر، لا يمكن تحويل RGS إلى موضوع للتدخل العام العقلاني إلا اعتمادا على الصورة التي لدى الجهات الفاعلة أو الاستراتيجيين المعنيين عنها.

• **وأخيرا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو من المسؤول عن عملية بناء أو تحويل المستودع بمعنى آخر، من هو الفاعل الذي سيطر حقا صورة النظام المراد تنظيمه؟ هذا الممثل، الذي يسمى الوسيط، سيحتل موقعا استراتيجيا في تشغيل السياسة العامة.**

وهذا يقودنا بالتالي إلى استنتاج أن السياسة العامة ترقى إلى بناء تمثيل، صورة للواقع المراد التدخل فيه. وبالإشارة إلى هذه الصورة المعرفية، سينظم الممثلون أو الوسطاء

4. التركيز على أن تكون البرامج والاستراتيجيات مرتبطة بأجال ووفق رؤى واضحة
5. الاعتماد على الأساليب الفنية في عملية التحليل لأن لها الإمكانية في تقصي المشاكل وإظهارها ولها إمكانية أيضا في إيجاد الحلول بصورة دقيقة.

هذا عن مفهوم تحليل السياسات العامة، أما عن خصائص هذه العملية فتجتمل تحليل السياسة العامة على خصائص معينة وذلك لارتباطها بمختلف النشاطات السياسية العامة وكذلك لصلتها بمجموعة من المعارف العلمية والأدائية البحثية التطبيقية، وعلى هذا الأساس يمكن أن نشير إليها على النحو التالي:

 1. تحليل السياسة العامة منهج متنوع العلاقة والتأثير، من حيث عنايته بمختلف المشكلات والقضايا المرتبطة بمفهوم (العام) مثل التعليم والأمن و الصحة. من خلال تحليل هذه القضايا والمشكلات المترتبة بها والعمل على تطبيق البرامج المخصصة وإيجاد الحلول المناسبة.
 2. يتبنى تحليل السياسة العامة الأسلوب الوقائي حيث يفكر في المشكلات قبل أن تقع وتتفاقم، كما أن عملية التحليل تأخذ بالأسلوب العلاجي من خلال تحليل السياسات العامة القائمة وتوضيح نواحي القصور و نواحي الفاعلية و الكفاءة.
 3. قد يكون من أهم خصائص تحليل السياسة العامة الأخذ بمنهج المقارنة للتعرف على إشكاليات السياسات اللاحقة و السابقة، أو السياسات العامة في البيئات المختلفة، وهذا من أهم الآليات التي تمكن محلل السياسة العامة من إعطاء بدائل ذات أثر هام وعملي وفاعل.
 4. يتسم تحليل السياسة العامة باعتماده على الطرق والأساليب العلمية في جمع المعلومات وطرح التحليلات كأن يعتمد على الوسائل و الأساليب الكمية والإحصائية و الرياضية ليكون تحليله مدرج بشكل علمي ومنطقي.
 5. كما أن من أهم خصائص تحليل السياسة العامة ومحللها أن يكون لديها قدرة على إيجاد الرؤى والاقتراحات الابتكارية والإبداعية في بلورة سياسة العامة، كالأخذ بألوية الأقرب فالأقرب أو سياسة المزاوجة أو التوأمة في إعداد سياسات عامة معينة ويكون بالاعتماد على أساليب علمية مثل طريقة العصف الذهني أو أسلوب الدلفي وغيره.

6. أخيرا نصل إلى أهم خاصية تحليل السياسة العامة وهي ارتباطها بمختلف المحاور العلمية الأخرى، وذلك بغية تقديم إطار نقدي وتوجيهي متكامل، يكون ذو صلة بالسياسة والاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والفنون و الحضارة.¹⁰

من خلال كل ما سبق يتبين أن تحليل السياسة العامة له غاية وهدف يتمحور في تحسين صنع السياسة العامة وحسن تنفيذها وأدائها، كما أن مجموع الخصائص المذكورة آنفا تظهر أهمية دور محلل السياسة العامة في إعطاء حالة ديناميكية بالنسبة للسياسة العامة في ذاتها ولصانع السياسة العامة من خلال وجهين:

 - أ. إيجاد بدائل بمستوى أفضل أو ذات أثر تصحيحي أنسب .
 - ب. إظهار مكان الخلل حتى يأخذ بها صانع السياسة العامة كتوجيه في غيرها من السياسات العامة الأخرى.

المحور الثاني: التحليل الشبكي للسياسات العامة :
أولا- الأسس المفاهيمية للتحليل الشبكي:

شهدت الدولة الحديثة وممارسات الإدارة المعاصرة نهاية سبعينيات القرن الماضي تحولا راديكاليا في أدوارها ونشاطاتها ومهامها التي تقوم بها¹¹ ، وذلك في إطار رسعي لمختلف السياسات العامة المجتمعية¹²، خاصة في ظل ظهور ومنتشار مؤشرات ومتغيرات وفواعل أخرى سواء على المستوى المحلي الداخلي أو النسق العام الخارجي الدولي والمتمثلا أساسا في الكيانات المتعددة الجنسيات¹³ ، بالإضافة إلى إسهامات القطاع الخاص وبالتالي أدى ذلك إلى تسليط الضوء على باقي الفواعل الأخرى السالفة الذكر كوحدات تحليل حديثة تنضوي في سياق مفهوم "الشبكات في تحليل السياسة العامة"¹⁴.

ويختلف مدخل شبكات صنع السياسات العامة عن المداخل التحليلية الأخرى، في تركيزه على دراسة العلاقات والتفاعلات بين مختلف أنواع الفاعلين في إطار تفاعلي يحاول، خلاله، كل طرف مشاركا، سواء في عملية الصنع أم التنفيذ، توجيه دفعة التفاعلات في الطريق التي تساعد في تحقيق أهدافه، وعلى هذا النحو، تكون قرارات السياسات العامة في القطاعات المختلفة هي المنتج النهائي لسلسلة طويلة من التفاعلات بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. ولا يمتلك أي من الأطراف المشاركة، خلال العمليات التفاعلية لرسم السياسات العامة وتنفيذها، القول الفصل بشأن الشكل النهائي للسياسات التي تصاغ، أو آليات التنفيذ المزمع تبنيها،

وإنما يحاول كل طرف توظيف ما يمتلكه من موارد بالصورة التي تحقق له أهدافه، سواء على صعيد صياغة السياسات أو تنفيذها.¹⁵

ثانيا- المستويات الفاعلة في تحليل السياسة العامة:

يعد الاهتمام بتحليل السياسات العامة وفق مستويات تحليلية متعددة، من أهم المداخل العلمية والمنهجية التي تمكن المحلل من فهم و التداخل و التوافق بين الميادين العلمية المستعملة في صنع السياسة العامة بالإضافة إلى فهم آليات المتحكمة في عملية الصنع وآليات توجيه السياسة العامة، كما أن بفضل هذه المستويات يمكن الربط بين التحولات التي يمكن أن تآثر في عملية تحليل السياسة العامة كأن نعرف أسباب توجه السياسة العامة من حالة شمولية إلى حالة الجزئية في التطبيق وليس في مسألة الصياغة.

كما أن عملية تحليل السياسة العامة وفق هذه المستويات يأتي لتوضيح العلاقة بين البيئة الداخلية ومدى تقبلها للمخرجات (السياسة العامة) وحتى مدى وجود تنسيق وترابط بين المؤسسات الحكومية والتشريعية ومدى قدرتها على تحقيق مصالح المجتمع، كما أن هذه المستويات يمكن لها أن تدرس مسألة التنفيذ بعيدا عن مزايدات سياسية وإنما وفق ما يتطلبه المجتمع وفي حدود السياسة العامة الموضوعية.

وقد اهتم الباحثون بدراسة وتحليل السياسة العامة وفق 05 مستويات تحليلية نذكرها على النحو التالي¹⁶:

المستوى الأول: رصد وتحليل الأطر الدستورية والقانونية:

يمكن إيجازه فيمايلي ::

- يعني هذا المستوى مجموع القواعد و الإجراءات القانونية و المؤسساتية (الإدارية) التي تحكم في صناعة السياسة العامة.
- رصد الإطار القانوني والمؤسسي لعملية صنع السياسة العامة بألية المقارنة بين الواقع والمأمول (السياسة العامة كُخرج).
- إيجاد حالات التجاوز والتنافي ومحاولة إصلاحها وفق ما تتيحه نفس الأطر القانونية والمؤسسية¹⁷.

المستوى الثاني: رصد وتحليل وتقويم الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين:

يقصد بهذا المستوى التحليلي أن يتم تحليل أدوار الفاعلين سواء الحكومة أو البرلمان أو غيرهما من الفواعل المساهمة في صنع السياسة العامة، كأن يتم تحليل دور

الحكومة وفق الأطر القانونية التي تخولها لها الاشتراك في صياغة السياسة العامة، ومن ثم تحليل الإطار المؤسسي الذي اعتمدت عليه في مسألة اشتراكها ثم بعد ذلك تحليل مدى فعاليتها كأحد الشركاء في صناعة السياسة العامة. ثم يتم مطابقة ما هو نتاج للأطر القانونية والمؤسسية مع ما هو على أرض الواقع وما مدى توافق المتطلبات و الدوافع و المسببات في إخراج هذه السياسة العامة وهل تم تنفيذها بوفق ما هو مخطط ومرسوم لها. أي ببساطة هل هناك من فجوى بين القوانين والممارسة العملية. كما أن هذا المستوى لا يقتصر على الفواعل الداخلية بل يتعداها إلى الفواعل الخارجية، وتحليل مدى تأثيرها في السياسة العامة، وطبيعته وطبيعة تأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ثم هل هو في مستوى التأثير أمام فواعل داخلية ذات وزن وقوة قانونية.¹⁸

المستوى الثالث: تحليل محتوى أو مضمون السياسة محل الدراسة:

ويقصد بهذا المستوى أن يتم الوقوف على أهداف وأولويات السياسة العامة التي نقوم بتحليلها، ويكون هذا التحليل أيضا بتوضيح أهم حالات التوافق و الترابط بين بنيتها الداخلية أي هل أن هذه السياسة جاءت على أساس تفاضلي بين الجانب المعرفي والجانب العملي، هل فيه أولويات على أخرى، هل هناك مواكبة لجميع التحولات الحاصلة في المجتمع، ومدى جديتها في معالجة المدخلات الحقيقة التي وصلت لمجموع الفواعل المشتركين في صنعها.

بالإضافة إلى هذا يتم تحليل مدى وجود من تكامل بين الفواعل التي رسمت هذه السياسة أي بين القسم الداخلي - الداخلي ثم بين الداخلي- الخارجي، لأن له من التأثير الصورة الكبر، فإذا ما حصل تناقض أو تضاد في الرؤى والأهداف تكون هذه السياسة العامة معرضة للتناقض الداخلي ربما حتى قبل التنفيذ.

أخيرا يتم تحليل مدى الترابط بين هذه السياسة وغيرها من السياسات الأخرى لن السياسة العامة لقطاع معين لو أننا نمثلها بمفهوم الأنساق، فالسياسات العامة القطاعية تتداخل وتشترك فيما بينها لتمثل النسقي الكلاسي (المجتمع/الواقع) الذي تنضوي تحته كل الأنساق الفرعية التي تكون على المحك حين تنفيذها على الواقع¹⁹.

المستوى الرابع: رصد وتحليل تنفيذ السياسة العامة:

ملفات النزاهة، وحقوق الإنسان، وتعزيز الممارسات الديمقراطية، بعيداً عن الصدام المباشر وأشكال الفساد الإداري.²¹

ينظر إلى مقارنة حكمة الشبكات في سياق السياسات العامة كمنظومة من التداخلات الحيوية التي تدير آليات اتخاذ القرار عبر المستويين الاستراتيجي والإجرائي، وتقوم هذه المقاربة على الربط التساهمي بين الأطراف الحكومية والفاعلين من خارج الجهاز الرسمي، ضمن إطار تشاركي يستهدف بلورة غايات السياسة العامة بأكثر جودة، وفي المشهد الحديث، لم يعد النظر لشروط الحكامة كمعايير شكلية، بل كمتطلبات جوهرية تتمحور أساساً حول:

ولقد برزت الشبكات الأفقية ذات المصالح المنظمة لتشكيل الحكومة والسياسات العامة، بداية السبعينيات حيث تعتبر بحوث مارين ما ينتز marin mayntz وكويمين kooiman، أولى الأدبيات التي ألفت الضوء على دراسة شبكات غير الحكومية.

وقد شهدت الدراسات المتعلقة بشبكات الحكومة نقلة نوعية من تقني مسار هذه الشبكات ودورها في تحسين فعالية الحكومة، وذلك بإشراك الفاعلين الأكثر أهمية، والتي تساعد في توليد المزيد من المرونة، والكفاءة، وتشجيع الابتكار، والإبداع.

وعليه واستناداً إلى المعطيات السالفة الذكر، تتجلى القيمة المضافة للكيانات الغير الحكومية كفاعلين شبكيين في هندسة السياسات العامة، حيث يتجسد دورها الوظيفي عبر الآتي:

تشكيل جدول الأعمال: حيث يساعد هذا الأخير الكيانات غير الحكومية بصورة أكثر فاعلية في صياغة التوجهات العامة، حيث تعمل كقوة ضاغطة تؤثر في الوعي الجماعي العام، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة هيكلة سلم الأولويات في السياسات العامة.

إرساء القواعد المرجعية: حيث أضحت تضطلع الكيانات غير الحكومية بدور محوري في النسق الدولي، من خلال تزويد المفاوضات الرسمية بالخبرات التخصصية اللازمة لتدوين الاتفاقيات. هذا الدور يعكس تحولاً في حكمة الشبكات الدولية، حيث أصبحت هذه المنظمات مؤثراً لا غنى عنه في صياغة الالتزامات العالمية.

ويتم تحليل ذلك بدراسة طبيعة الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ أي ان التركيز في هذا المستوى يكون على:

1. كيفية التنفيذ.

2. أجهزة التنفيذ.

وعليه فإن تنفيذ السياسة العامة يعد المدخل الأنسب من أجل رصد ما في هذه السياسات من نقص وتناقض أو إيجابية وملاءمة، وهنا يكون الحديث عن الجهاز البيروقراطي المعني بتنفيذ هذه السياسة ومدى فاعليته وكفاءته في تنفيذها، آخذين بعين الاعتبار أن الأجهزة الإدارية لا يمكنها أن تنصرف في حيثيات السياسة العامة إلا من جانب فني فقط أي عدم المساس بروح السياسة العامة الموكل لهم تنفيذها.

وغالباً ما تجد الأجهزة الحكومية أو الإدارية نفسها أمام مشاكل نتيجة الأداء السابق لعملية رسم السياسة العامة، كون أن السياسة يجب أن تكون واضحة لا غموض فيها من حيث أولوياتها ومواضيعها وطرق تنفيذها لن ذلك إما أن يأخر عمل هذه الأجهزة أو حتى يضعفه.²⁰

المستوى الخامس: تقويم السياسة العامة:

ويكون ذلك من خلال رصد وتحليل نتائج السياسات العامة على ضوء ما تم تحديده من أهداف معلنة، مبرزاً في ذلك محلل السياسة عوامل النجاح والنقاط الإيجابية وما هي أهم الظروف أو الأدوات التي ساعدت على هذا التناسق والتوافق بين الأهداف والنتائج، أو إظهار أسباب التناقض والتنافر بينهما مبرزاً أيضاً أهم العثرات التي أدت إلى ذلك، كون أن عملية تقييم السياسة العامة هي عملية نهائية وجب الوقوف فيها على كل ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفعالية وتقليل نسبة التناقض والخطأ

ثالثاً-رشادة تحليل السياسات العامة وفق

المنظور الشبكي

يشار إلى مفهوم الإدارة التشاركية من خلال التفاعل والتداخل الوظيفي لقيم الإفصاح، والمساهمة الشعبية، والمسؤولية، وذلك بغرض تحصين المسار العام من الانحرافات البيروقراطية. ومن منظور معرفي علمي وإبستمولوجي وسياسي، فرض هذا المصطلح نفسه كأداة تحليلية أكثر حداثة لدى الفاعلين الدوليين؛ حيث تم إستخدامه كإطار "نظري" أكر مرونة ورشاقة مؤسسية سمح للمنظمات العابرة للحدود بالولوج إلى قضايا ذات حساسية سيادية عالية، وفي مقدمتها

_ تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد : حيث يتجلى أحد أبرز وأهم مهام الكيانات الغير الحكومية في كونها "مراكز تفكير" تزود صناع القرار بالاستشارات والأفكار والرؤى المتخصصة؛ حيث تساهم بفعالية في مختلف المسارات التعليمية والثقافية عبر نقل الخبرات الفنية النوعية وتقديم السند الاستشاري المبني على ممارسات ميدانية.

الخاتمة:

ختاماً يمكن القول أن المنظور الشبكي يشكل إضافة أساسية في فهم وتحليل السياسة العامة، من خلال رؤيته للنظام السياسي كشبكة من العلاقات والتفاعلات، تساهم في كشف الروابط الخفية وتفصيل البنية المجتمعية، كما يلعب دوراً حيوياً في تحليل السياسة العامة عبر تقديم نظرة متكاملة تركز على العلاقات والتفاعلات بين العوامل المختلفة، حيث يشمل دوره في تحليل السياسة العامة تسليط الضوء على كيفية تفاعل المكونات المختلفة في نظام السياسة العامة، مما يسمح من فهم الروابط ومختلف التأثيرات، وفحص السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يؤثر على صنع السياسات، وذلك من خلال فحص العلاقات بين المؤسسات والفاعلين، بناءً على كشفه وتحديد العلاقات والاتصالات داخل النظام السياسي، كما يعزز التفاعل والتعاون بين الأطراف المختلفة، مما يمكن من إيجاد حلول أكثر عقلانية لمختلف القضايا المجتمعية، إضافة إلى إعتباره أداة قوية تساهم في تعميق الفهم لفواعل السياسة العامة، وبالتالي تعزيز القدرات لاتخاذ قرارات سياسية أكثر حكمة وفعالية، مما يمكنه أن يكون ركيزة لإطار فعال في صياغة السياسات وتحسين العمليات الحكومية وخلق التفاعل الاجتماعي والمساهمة في بناء مجتمع أكثر فهماً وتواصلاً، سعياً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المجتمع.

. قائمة المراجع:

- يحيى مها، و محمد حسين. (يناير، 2018). تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 55.
- حسين أحمد مصطفى. (1994). تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط الأنظمة الحكومية (الإصدار 01). دبي: مطابع لبنان التجارية. ص 23
- أحمد دسوقي إسماعيل. (2009). أصول تحليل السياسة العامة. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
- نجيب وصال العزاوي، مبادئ السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 104.
- حسنين توفيق إبراهيم. (2005). النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها (الإصدار 01). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 294.
- محمد محمود، اسماعيل ربيع، مقلد صبري، و آخرون. (1994). موسوعة العلوم السياسية (الإصدار 03). الكويت: جامعة الكويت، ص 451.
- فهداوي فهدى خليفة. (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. (ط01، المحرر) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 110.
- أحمد بدران. (سبتمبر، 2020). حكمة السياسات العامة من منظور الشبكات مقارنة نظرية. مجلة حكمة، 01، 70.
- طيب حسن أبشر. (2000). الدولة العصرية دولة المؤسسات. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ص 32.
- نصر محمد عارف. (2002). إستيمولوجيا السياسة المقارنة. (01، المحرر) بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 45.
- حازم البيلاوي. (2000). النظام الإقتصادي الدولي المعاصر. سلسلة عالم المعرفة، 229.

. الهوامش:

- ² يحيى مها، و محمد حسين، تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، يناير 2018، ص 256.
- ³ حسين أحمد مصطفى، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط الأنظمة الحكومية (الإصدار 01). دبي: مطابع لبنان التجارية، 1994، ص 23
- ⁴ أحمد دسوقي إسماعيل، أصول تحليل السياسة العامة. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2009، ص 32.
- ⁵ يحيى مها، محمد حسين، مرجع سابق، ص 260.
- ⁶ نجيب وصال العزاوي، مبادئ السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 104.

- ⁷ حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والإتجاهات الحديثة في دراستها (الإصدار 01). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2005)، ص 294.
- ⁸ محمد محمود، اسماعيل ربيع، مقلد صبري، وآخرون. موسوعة العلوم السياسية (الإصدار 03). الكويت: جامعة الكويت، (1994)، ص 451.
- ⁹ محمد محمود، مرجع نفسه، ص 453.
- ¹⁰ فهداوي فهدى خليفة، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. (ط01) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 110.
- ¹¹ أحمد بدران، حكمة السياسات العامة من منظور الشبكات مقارنة نظرية. مجلة حكمة ، 01، (سبتمبر 2020)، ص 70.
- ¹² الفهداوي مرجع سابق ، ص 56
- ¹³ أحمد بدران، مرجع سابق ، 01، 72.
- ¹⁴ أحمد بدران، مرجع سابق، 73.
- ¹⁵ طيب حسن أبشر. ، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 32.
- ¹⁶ حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 195.
- ¹⁷ طيب حسن أبشر، مرجع سابق، ص 35.
- ¹⁸ نصر محمد عارف. (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة. (01، المحرر) بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 45.
- ¹⁹ أحمد بدران. ، مرجع سابق ، ص 82.
- ²⁰ نجيب وصال العزاوي ، مرجع سابق، ص 108
- ²¹ حازم البيلالي. (2000). النظام الإقتصادي الدولي المعاصر. سلسلة عالم/المعرفة، ص 229.